عروض الرسائل العلمية

حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأميركية :دراسة حالة أزمة برنامج إيران النووي (2000–2006)

د. عامر أبو ضاوية*

وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول كل فصل احتوى على عدة مباحث ومطالب، تناول الفصل الأول الإطار النظري لتطور المفاهيم في مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمصطلحات الفنية المتعلقة بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والعالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وعرضت الباحثة في الفصل الثاني محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إيران وتناول الفصل الثالث سياسة الولايات المتحدة الأميركية لحظر أسلحة الدمار الشامل والأزمة النووية الإيرانية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهود الترويكا الأوروبية والضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة بشأن تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، كما استعرض الفصل الرابع المواقف الدولية والإقليمية من سياسة الولايات المتحدة تجاه المسألة النووية الإيرانية.

وحددت الباحثة الإطار المنهجي بإشكالية الدراسة والتي تساءلت فيها عن الأسباب الحقيقية وراء سياسة الولايات المتحدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في الدول التي تسميها الدول المارقة مثل إيران؟ وما مدى قدرتها على حل الأزمة النووية الإيرانية وفق الطرق الدبلوماسية وهل ستعمد للخيار العسكري في حالة عدم امتثال إيران للضغوطات الدولية؟ وكيف يؤثر موقف الدول الكبرى والأطراف الدولية والإقليمية في إنجاح سياسة الولايات المتحدة في مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة في إيران؟ وافترضت الدراسة أن الولايات المتحدة تعمل وفق استراتيجية شاملة، على حظر أو نزع أسلحة الدمار الشامل في الدول التي تصنفها الولايات المتحدة، ضمن دائرة الدول المارقة أو التي تنتهج سياسات عدائية تجاه الولايات المتحدة الأميركية.

---

*عائشة رمضان الرويمي . حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية : دراسة حالة أزمة برنامج إيران النووي (2000–2006)، إشراف الأستاذ الدكتور كاظم هاشم نعمة. الاكاديمية الليبية – طرابلس، 2009.(رسالة ماجستير)

* أستاذ مشارك، جامعة طرابلس، قسم علوم سياسية.

كما افترضت نجاح السياسة الخارجية للولايات المتحدة في القضاء على الانتشار النووي وحظر أسلحة الدمار الشامل يتوقف على مدى الدعم والتأييد الذي تقدمه الأطراف الإقليمية والدولية والدول الكبرى لتحقيق هذا الهدف. وتهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتحليل الاستراتيجية الأميركية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل والتي تهدف للتحكم في منظومة التسلح في العالم والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل لأنها تشكل خطر على الأمن القومي الأميركي والعالمي. وأيضاً إثراء الدراسات النظرية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار خاصة نزع أسلحة الدمار الشامل من أجل سد النقص الموجود في المكتبة العربية من خلال هذه البحوث العلمية.

المنهجية العلمية وحدود الدراسة:

واستخدمت الباحثة منهجية علمية فقد استعانت بالمدخل العالمي والإقليمي لطرح مشكلة التسلح النووي في العالم كما استخدمت تقنية تحليل المضمون لبعض الوثائق الصادرة من الأمم المتحدة والخارجية الأميركية والبنتاغون للوصول لتحليل معمق للسياسة الخارجية ودور الوكالة الدولية ومجلس الأمن في معالجة أزمة برنامج إيران النووي، كما استخدمت الباحثة منهج التحليل المقارن لدراسة مواقف الدول من السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران، وقد تم تحديد الدراسة بإطار زمني شمل حظر الانتشار في السياسة الخارجية الأميركية في إدارة بوش الابن من (2000–2006) رغم أن الدراسة عملياً شملت الفترة من (2000–2008) وإطار مكاني وهو السياسة الخارجية في مجال حظر الانتشار في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد إيران.

استنتاجات وتوصيات الدراسة:

لقد توصلت الدراسة لعدة استنتاجات كما قدمت مجموعة من التوصيات ومن الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة أن الولايات المتحدة قامت بتدويل قضية مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، من أجل العمل مع حلفائها، لمواجهة خطر الانتشار، وهذا يساعدها في التدخل في أية منطقة تريد في العالم. كما استخدمت أسلوبين لمواجهة خطر الانتشار، الأول، ركز على الوقاية، واعتبر أن الوقاية هي خط الدفاع الأول، لمواجهة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والثاني، ركز على الحماية، من خلال الردع والدفاع. وعملت على اتخاذ إجراءات وقائية، لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومراجعة سياستها الدفاعية، وتكييف الرادع النووي، ليتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة. وللمحافظة على استراتيجية التفوق الدائمة عمدت الولايات المتحدة ، لنشر نظام

الدرع المضاد للصواريخ، وانتهاج سياسات سلمية، وقسرية للحد من الانتشار وفق عدة أساليب جديدة.

وطالبت بتغيير الأسلوب في جهود حظر الانتشار الدولية، وأعطت الأولوية، لترتيبات غير ملزمة قانوناً، واتسمت السياسة الأميركية في مجال منع الانتشار، بالانتقائية وازدواجية المعايير، وهي تقاس وفق معايير أميركية، منها طبيعة النظام السياسي وتاريخ الدولة مع الانتشار وسياسة الدولة تجاه الولايات المتحدة، فهي تتخذ مواقف متشددة تجاه الدول المعادية لسياستها، ومواقف متعاونة مع الدول الموالية والمتوافقة مع سياستها. وتميزت السياسة الأميركية في مجال حظر الانتشار، في الشرق الأوسط خاصة باستخدام الأساليب الإكراهية، لمنع التسلح النووي، وتحددت سياستها الخارجية تجاه إيران في مجال منع الانتشار، من عدة اعتبارات أيديولوجية واقتصادية وسياسية واستراتيجية وأمنية، وعملت على حشد دعم دولي لسياستها المتشددة إزاء برنامج إيران النووي وعملت على حشد دعم دولي لسياستها المتشددة إزاء برنامج إيران النووي، والضغط على إيران للتقيد بالاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الإضافية، وإيقاف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة. ومارست ضغوطاً على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيقاف برنامج إيران النووي، ومن خلال جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية استطاعت فرض البروتوكول الإضافي، الذي يسمح عن طريق عمليات التفتيش الواسعة بالكشف عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني؛ ودعمت جهود الترويكا الأوروبية التي دخلت في عملية تفاوضية مع إيران إلاَّ أنه أمام إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، استطاعت الولايات المتحدة حشد الأصوات داخل مجلس حكام الوكالة الدولية لإحالة ملف إيران النووي لمجلس الأمن الدولي.

التوصيات

من التوصيات التي توصلت إليها الدراسة إن السياسة الأميركية في مجال منع الانتشار، تحتاج إلى إعادة دراسة، وتقييم، من قبل القائمين عليها، فيجب الابتعاد عن الإسراف في استخدام القوة، في السياسة الخارجية والتلويح بها، وخاصة في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل.

العمل على وضع مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين على قائمة جدول الأعمال في جميع المنتديات والمؤتمرات والاجتماعات الخاصة بنزع السلاح والحد من التسلح والعمل من خلال هذه المؤتمرات من أجل وضع قوانين دولية ملزمة وعدم الانفراد بحل هذه القضايا وفق المنهج الأحادي.

العمل على وضع مدونة لقواعد السلوك في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والتي تشتمل على التعاون في مجال نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والأمن الإقليمي، وتشجيع فكرة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وحثت الولايات المتحدة أن تدعم فكرة إنشاء نظام للأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي، تستطيع دول المنطقة بما فيها إيران أن تدافع عن نفسها من خلال منظومة أمن جماعي مع ضرورة احترام إيران لسيادة دول المنطقة.